



المملكة العربية السعودية
برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

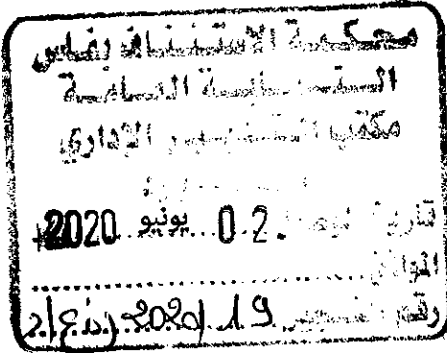
02 يوليو 2020

دورية عدد:

23 س / ر ن ع

إلى السيدات والسلامة:

السلام العام الأول لدى محكمة النقض
الوكلاء العاميين للملا لدى محاكم الاستئناف ومحاكم الاستئناف
التجارية
وكلاء الملا لدى المحاكم الابتدائية والمحاكم التجارية



الموضوع: حول تدابير العمل بعد رفع حالة الطوارئ الصحية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

في إطار الاستعداد لمرحلة ما بعد رفع حالة الطوارئ الصحية ببلادنا، والعودة للنشاط العادي للمحاكم، فإن طبيعة الظروف التي نمر بها تقتضي أن تتم هذه العملية تدريجياً وبكيفية منظمة، تراعي وضعية تطور انتشار وباء كورونا ومؤشرات السيطرة عليه من جهة. وضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير الوقاية الكفيلة بالحفاظ على سلامة جميع العاملين بالمحاكم ومساعدتي العدالة و المتقاضين من جهة ثانية. للحفاظ على المكتسبات التي حققتها بلادنا خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، بتوجيه من جلالة الملك وحرص كريم من جلالته على حياة المواطنين وصحتهم. مما جعل حصيلتها نجد إيجابية، ينبغي الحفاظ عليها في المراحل المقبلة.

و إذا كانت السلطات العمومية المختصة، تتجه إلى رفع حالة الطوارئ الصحية ابتداء من الساعة السادسة من مساء يوم 10 يونيو 2020، بالنظر للنتائج الإيجابية المحققة منذ بداية الحجر الصحي على صعيد محاصرة

الجائحة، ومن أجل تلافي أضرار اقتصادية و اجتماعية أوسع مما تسببت فيه، فإن المحاكم و النيابة العامة مدعوة بدورها إلى العودة إلى نشاطها الطبيعي. غير أن هذه العودة تستلزم اتخاذ احتياطات صحية للوقاية من انتشار الوباء، وتتمثل هذه الإجراءات في اتباع طريقتين:

الأولى: العودة تدريجيا إلى النشاط الاعتيادي مع تلافي الاكتظاظ في فضاءات المحاكم. وهو ما يستدعي الزيادة تدريجيا في المهام على فترات زمنية منتظمة. ومواصلة العمل بالإجراءات عن بعد خلال هذه الفترات (كالمحاكمات عن بعد، والشكايات الإلكترونية، وترشيد تقديم المعتقلين، و التقليل من عدد الجلسات، ومن عدد القضايا المدرجة في كل جلسة، و إعطاء الأولوية لبعض القضايا الأكثر أهمية من غيرها...):

الثانية: اتباع إرشادات السلطات الصحية بشأن استعمال الوسائل الوقائية كالتعقيم و النظافة و استعمال الكمامات الواقية، و احترام مسافة الأمان سواء في أماكن الجلوس، وعند تقديم الخدمات أو لحظة الولوج إلى بنايات المحاكم، وقصر دخولها على الأطراف المعنية في الدعوى دون الأغيار، وكذلك في قاعات الجلسات.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أحيطكم علماً أن اجتماعات تمت على الصعيد المركزي، بين رئاسة النيابة العامة و السادة الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزير العدل و النقيب رئيس جمعية هيئات المحامين، من أجل استشراف أحسن الطرق الملائمة خلال فترة ما بعد الحجر الصحي. تقرر خلالها أن تتولى اللجن الثلاثية بمحاكم الاستئناف (المكونة من السادة الرؤساء الأولين لدى محاكم الاستئناف و الوكلاء العامين للملك لديها ونقباء هيئات المحامين بدوائرها القضائية)، وضع التصور المناسب لتدبير هذه الوضعيات، اهداء بالاقترحات التالية التي توافق عليها المسؤولون المركزيون المذكورون.

أولاً: التكبير الزمني للعودة إلى النشاط العادي للمحاكم

ستتم العودة للنشاط العادي للمحاكم على ثلاث مراحل كالاتي:

- المرحلة الأولى: من 11 يونيو إلى 30 يونيو 2020

سيتم خلال هذه المرحلة استمرار انعقاد جلسات المعتقلين عبر تقنية الاتصال عن بعد وجلسات القضاء الإستعجالي. بالإضافة إلى عقد جلسات التحقيق بالنسبة لقضايا المعتقلين التي قاربت آجال الاعتقال الاحتياطي فيها على الانتهاء. وقضايا النفقة والقضايا المرتبطة بأجل قريب الحلول، بالإضافة إلى تفعيل مسطرة المقرر في القضايا التي تكون فيها المسطرة كتابية، وفتح خدمات الصندوق بالنسبة للقضايا المشار إليها أعلاه، وأي خدمات ترونها ذات أولوية.

و بطبيعة الحال، فإن النيابة العامة ستكون مطالبة خلال هذه المرحلة بالاستمرار في العمل بنظام الشكايات الإلكترونية وترشيد الاعتقال الاحتياطي وترشيد تقديم المعتقلين، بالإضافة إلى عقد جلسات التلبس الفوري بالنسبة للمعتقلين، وتدير كل القضايا التي ترونها ضرورية، أو ممكنة ولا تخل بشروط الوقاية الصحية.

- المرحلة الثانية: من فاتح يوليوز إلى 31 غشت 2020

سيتم خلال هذه المرحلة الثانية استمرار العمل بالقضايا و الخدمات المقدمة خلال المرحلة الأولى، يضاف إليها بعض القضايا ذات الأولوية، مثل جلسات المعتقلين وجلسات التحقيق وقضايا الأسرة والحالة المدنية وقضايا منازعات الشغل و غرفة المشورة والقضايا الإدارية، بالإضافة إلى بعض القضايا بالنسبة للمحاكم التجارية، مع إمكانية عقد جلسات أخرى بحسب الحالة. وكذا كل الخدمات الممكن تقديمها دون الإخلال بشروط الوقاية.

- المرحلة الثالثة: ابتداء من فاتح شتبر 2020

خلال هذه المرحلة الثالثة، سيتم استئناف النشاط العادي للمحاكم وبطبيعة الحال، فإن هذا المؤشر الزمني، وكذا مقترحات تدبير الملفات يستهدف عدم اكتظاظ المحاكم، وفسح المجال لكم من أجل تنظيم تقديم الخدمات، بمراعاة التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية التي توصي بها السلطات الصحية. والقائمة أساساً على التقليل من توافد الأشخاص على بنايات المحاكم، وترك مسافة الأمان بينهم سواء أثناء الولوج إلى البنايات أو خلال تواجدهم بفضاءاتها أو مكاتبها أوقاعاتها.

كما أنه غني عن القول، أن تنفيذ هذه المؤشرات يظل مرتبطاً بمقررات السلطات العمومية المختصة خلال المرحلة القادمة، والتي يمكن أن تُتخذ مراعاةً لظروف تطور محاصرة الوباء والتحكم فيه، وإرشادات السلطات الصحية.

ثانياً: الإجراءات المواكبة لعودة المحاكم لنشاطها العادي

إن العودة التدريجية إلى النشاط العادي للمحاكم تتطلب توفير شروط الوقائية، وتطبيق الإجراءات الاحترازية، التي من شأنها حماية القضاة والموظفين والمحامين وغيرهم من ممتهني العدالة الذين يشغلون بفضاءات المحاكم باستمرار، وكذلك حماية الوافدين إليها من متقاضين وشهود وغيرهم، ولاسيما المقتلين. وهو ما يتطلب من المسؤولين القضائيين التنسيق مع مصالح المديرية الفرعية لوزارة العدل، والجهات الإدارية المختصة من أجل تدبير الوسائل و المواد وتقديم الخدمات المذكورة، التي تعتبر ضرورية لعودة المحاكم والنيابات العامة لنشاطها العادي.

وفي هذا الصدد، توافقت اللجنة المركزية على دعوتكم إلى القيام

بالإجراءات التالية:

1- بالنسبة للخدمات القضائية:

- قصر دخول المحاكم على الشخص المعني بالقضية أو الخدمة؛
- تحديد عدد الأشخاص المسموح لهم بولوج قاعة الجلسات، وتحديد أماكن الجلوس مع احترام مسافة الأمان، وكذلك أماكن الانتظار وأماكن تقديم الخدمات القضائية؛
- تحديد عدد الملفات المدرجة بكل جلسة تبعا لعدد الأطراف وذلك تلافياً للاكتظاظ؛
- الحرص على تقديم جميع الخدمات بمكاتب الواجهة أو في أماكن مخصصة لذلك، والتي يجب أن تحظى بخدمات النظافة والتعقيم باستمرار؛
- اعتماد المراسلات الإلكترونية باختلاف أنواعها ما أمكن وتعقيم المراسلات الورقية؛
- استمرار العمل بنظام المخابرة بين المحامين وموكليهم من المعتقلين بالهاتف لمن أراد ذلك ، علما كذلك أنه بإمكان المحامين الاتصال بموكليهم مباشرة في السجن ابتداءً من فاتح يونيو 2020 حسب ما أشعرنا به السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

2- بالنسبة لتكبير الموارد البشرية :

- الاستمرار بنظام التناوب بالنسبة للموارد البشرية، مع تعديله بما يلزم، بالنظر للمهام التي ستضاف من مرحلة لأخرى. مع مراعاة الوضعية الصحية لبعض الفئات من الموظفين ضعيفي المناعة؛
- العودة التدريجية للعمل بالمكاتب تبعا لزيادة الأشغال؛
- الاستمرار في القيام ببعض المهام عن بعد (كالعمل المنزلي بالنسبة لدراسة المحاضر والشكايات وتحريير الملتزمات، وغيرها من المهام التي يمكن القيام بها خارج مقر المحاكم)؛

- الحرص خلال المرحلتين الأولى والثانية على الخصوص، على عدم اكتظاظ المكاتب مع ضرورة احترام مسافة الأمان بين الموظفين والقضاة الذين يشتغلون بها.

3- بالنسبة لتصرف بعض مقام النيابة العامة:

- ترشيد الوضع رهن تدبير الحراسة النظرية؛
- عدم التقديم في حالة سراح إلا في حالة الضرورة خلال المرحلة الأولى. ويمكن توسيع ذلك في الحدود التي ترونها ضرورية في المرحلة الثانية؛
- التعجيل بدراسة المحاضر والشكايات المحالة عليكم واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها؛
- دعوة الشرطة القضائية العاملة بدائرتكم إلى الاستعداد بدورها للمرحلة المقبلة، من خلال استكمال إنجاز الأبحاث المحالة عليهم من طرفكم، وإحالتها عليكم، مع مراعاة وضعية التقديم، كما أشير إليه سابقاً؛
- المساهمة في تجهيز الملفات من خلال تقديم الملتزمات النهائية بالنسبة للقضايا التي توجد في طور إجراءات التحقيق بالإضافة إلى تجهيز الملفات التي توجد في طور المحاكمة.

4- بالنسبة لتدابير الوقاية والنكافة:

- ارتداء الكمامات الواقية من طرف الجميع (قضاة وموظفين وأطراف ومتقاضين وغيرهم)؛
- تحديد عدد الموظفين في كل مكتب حسب مساحته، حرصاً على توفير مسافة الأمان؛
- تعقيم قاعات الجلسات وأماكن الانتظار أكثر من مرة في اليوم؛
- تعقيم مرافق البناية وتجهيزاتها بشكل كاف ومنتظم؛
- الحرص على التهوية الجيدة لأماكن العمل؛

- التطهير اليومي لسيارات المصلحة وسيارات نقل المعتقلين عند الاقتضاء؛
- الغسل الجيد لليدين بالماء والصابون أو استخدام مطهر اليدين بعد استلام وثائق أو ظروف بريدية؛
- تفادي استعمال المكيف الهوائي المركزي ما أمكن؛
- تنظيم الاجتماعات ما أمكن، عن طريق استعمال وسائل التواصل عن بعد، وفي حالة الضرورة ترك مسافة الأمان وحرص على وضع الكمامات واتخاذ كافة التدابير الوقائية؛
- تحديد عدد الأشخاص المستعملين للمصعد في العدد الذي تسمح به مسافة الأمان؛
- اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية أخرى تبعا لظروف المحاكم ولإرشادات السلطات الصحية.

5- إحداث لجنة لليقظة على مستوى كل محكمة:

من أجل تنفيذ التدابير الاحترازية و الوقائية، المنصوص عليها في هذه الدورية أو التي ستتولى اللجن الثلاثية وضعها، يتعين وضع لجنة لليقظة على مستوى كل محكمة من محاكم المملكة، تتألف من ممثل عن رئاسة المحكمة و ممثل عن النيابة العامة و ممثل عن نقابة المحامين (ويمكن أن يضاف إليها من ترون فائدة من حضوره)، للسهر على تنفيذ هذه التدابير وحل الإشكاليات التي تعترض تطبيقها.

و أخيراً، فإني إذ أوافيكم بهذه المؤشرات التي سبق إعلامكم بها خلال الاجتماع الذي عقدته معكم عن بعد يوم 22 ماي، فإني أذكركم أنها مجرد تدابير استرشادية لمساعدتكم على التحضير لمهام اللجن الثلاثية الموكول إليها تنظيم مرحلة ما بعد حالة الطوارئ الصحية، و أن تغيير آجال تطبيقها و الخدمات المقدمة، سيظل واردا حسب تطور أو انحسار الوباء، وكذا تبعا لتوصيات السلطات الصحية وقرارات السلطات العمومية المعنية.

كما أن هذه الرئاسة تعتبر أن تحسيس القضاة والموظفين والمحامين وبقاقي المهنيين في قطاع العدالة، وكذلك المتقاضين بأهمية هذه التدابير، يشكل درجة متقدمة في محاربة انتشار الوباء، وأسلوبا ناجما في حماية كافة المرتفقين والمهنيين من هذا الوباء.

وأكيد إن حرص المسؤولين القضائيين والموظفين والمحامين على تنفيذ قرارات اللجن الثلاثية، يعتبر مفتاح النجاح للعودة إلى النشاط العادي للمحاكم.

وختاماً، فإن المسؤولين القضائيين بالنيابات العامة مدهوون إلى اتخاذ كافة التدابير القانونية والتنظيمية اللازمة، والمطالبة باتخاذها حرصاً على نجاح هذا الانتقال من أجل كتابة صفحة مشرقة جديدة في سجل القضاء ببلادنا والسلام.

الوكيل العام للملك
رئيس النيابة العامة
قنصل محمد الحويدي